



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

د. عبد الامير رحيمة العبود*: المنطقة الحرة وإمكانية إقامتها في منطقة سفوان في محافظة البصرة

مقدمة هيئة التحرير

كتب استاذ الاقتصاد السابق في جامعة البصرة الدكتور عبد الامير رحيمة العبود هذه الدراسة في عام 1987 ونشرت في مجلة دراسات الخليج العربي، العدد الاول لسنة 1987. توضح الدراسة معنى وفوائد المناطق التجارية والصناعية الحرة بشكل عام وعلى الاراضي العراقية بشكل خاص قبل أكثر من ثلاثين عاماً. ومن المعروف للجميع ان غزو الكويت من قبل النظام الشمولي السابق والحروب الناجمة عن ذلك والحصار عطل تنفيذ مثل هذه الافكار. والان وبعد 16 عاما من اباداة النظام السابق نرى توجهات من الحكومة العراقية نحو تبني مثل هذه الافكار على الحدود العراقية الاردنية من جانب وعلى الحدود العراقية الايرانية من جانب آخر. لذا ترى هيئة التحرير فائدة من اعادة نشر هذه الدراسة.

د. بارق شبر رئيس هيئة التحرير

2019/3/20

الدراسة

تنتشر الكثير من المناطق الحرة، بنماذجها المختلفة، في الكثير من دول العالم، وقد أسفرت تطبيقات المناطق الحرة في تلك الدول عن الكثير من الفوائد للدول التي تقام فيها، بسبب دور هذه المناطق في تنمية التصدير وإعادة التصدير، وحصول الدول على الموارد بالنقد الأجنبي، وتنمية الصناعة، وتشغيل الأيدي العاملة، والحصول على التكنولوجيا، وغير هذه من النشاطات ذات الآثار الإيجابية على اقتصاديات تلك الدول.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

ولهذا يهدف هذا البحث دراسة مشروع إقامة منطقة حرة تجارية وصناعية في سفوان بمحافظة البصرة، كأحد المشاريع التي تقيمها الدول خلال فترة ما بعد الحرب.

وانسجاماً مع هذا الهدف حاول الفصل الأول من البحث التعريف بالمنطقة الحرة وتطبيقاتها، فتناول التعريف بالمنطقة الحرة التجارية، ثم المنطقة الحرة الصناعية، وبعد ذلك استعرض مقومات إنشاء المنطقة الحرة، وانتهى باستعراض تطبيقات المناطق الحرة في العالم وفي الأقطار العربية.

أما الفصل الثاني من البحث فقد حاول دراسة جدوى إقامة منطقة حرة تجارية وصناعية في منطقة سفوان بمحافظة البصرة فابتدأ بتوضيح أسباب اختيار منطقة سفوان لغرض إقامة منطقة تجارية وصناعية فيها، ثم أوضح أبعاد المنطقة الحرة التجارية المقترحة وفوائدها والأضرار التي قد تترتب عليها، ثم أوضح أبعاد المنطقة الحرة الصناعية المقترحة وفوائدها وأضرارها، وبعد ذلك أوضح الأساس القانوني الذي تستند إليه في ضوء ما ورد في قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984، وأخيراً تناول كيفية إدارة هذه المنطقة وما تقتضيه من إجراءات.

وانتهى البحث بخاتمة شخّص فيها الباحث أهم استنتاجاته والمقترحات التي أراد تشيبتها بشأن مراحل تطبيق هذا المشروع.

والبحث إذ تناول دراسة المنطقة الحرة على هذا النحو، إنما حاول تسليط الضوء على أهمية إقامة المناطق الحرة في بلادنا وما ينبغي أن يرافق هذا المشروع من نشاطات وإجراءات، واتخذ من المنطقة الحرة في سفوان كنموذج للتطبيق، ولا يعني ذلك، في نظر الباحث، أن إقامة هذا المشروع ينبغي أن يظل محصوراً على منطقة سفوان بمحافظة البصرة، وإن كانت إقامتها في هذه المنطقة تحظى بالأهمية والأولوية، في نظر الباحث، خلال الفترة ما بعد انتهاء الحرب، إنما بالإمكان إقامة مثلها في مناطق أخرى داخل الجمهورية العراقية، فهناك أقطار عربية ودول غير عربية كثيرة ممن تقيم أكثر من منطقة حرة داخل أراضيها.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

التعريف بالمنطقة الحرة وتطبيقاتها

ينصرف اصطلاح المنطقة الحرة إلى ذلك الجزء أو الأجزاء من أراضي الدولة التي تعزل عن المنطقة الكمركية أو الحرم الكمركي، لغرض استثنائها من إجراءات السياسة الاقتصادية التي تحكم النشاطات الاقتصادية داخل البلد كله (1)، بمعنى آخر إن المنطقة الحرة هي منطقة من البلد تعزل وتسيج لغرض استثناء العمليات التجارية والصناعية التي تحصل داخلها من إجراءات السياسة التجارية أو الصناعية أو النقدية التي تطبق في ذلك البلد، والقصد من إقامتها هو تحقيق مجموعة من الأهداف والفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا فإن اصطلاح المنطقة الحرة يختلف عن اصطلاح منطقة التجارة الحرة Free Trade Area إذ يعني الاصطلاح الثاني إجراء تكاملي بين دولتين أو أكثر يستهدف إلغاء القيود الكمركية عن السلع التي يجري تبادلها بين هاتين الدولتين، وعموماً فإن المنطقة الحرة تتخذ أحد النموذجين التاليين أو كليهما:

أ- المنطقة الحرة التجارية:

ينحصر نشاط المنطقة الحرة التجارية في استيراد السلع من خارج الدولة التي تقام فيها المنطقة الحرة أو من داخلها بقصد خزنها وبيعها في الوقت المناسب، ومن الناحية التاريخية كانت المناطق الحرة التجارية هي التي ظهرت في البداية، فمنذ ازدهار الثورة الصناعية إبان القرن التاسع عشر راحت بعض الدول تقطع جزءاً من أراضيها المتاخمة لموانئها البحرية وتحددها وتسيجها لغرض إعفاء السلع التي يجري تبادلها داخل هذه الأراضي من القيود التجارية، وكان السبب وراء إنشاء تلك المناطق هو إنساني بحت يتمثل في توفير السلع للعاملين في النقل البحري بأسعار زهيدة عن طريق إعفاء تلك السلع من القيود الكمركية.

إلا أن أحجام المناطق الحرة التجارية ووظائفها ما لبثت أن توسعت وتطورت فيما بعد، بسبب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت استخدام تلك المناطق، فأصبحت المناطق الحرة التجارية تتألف من مساحات واسعة تتضمن المخازن والمستودعات التي تودع فيها



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

البضائع، والمساحات التي تنجز فيها عمليات التفرغ والشحن وبعض العمليات التحويلية التي تتناول شكل البضاعة دون التأثير على جوهرها كالتغليف والتعبئة والتجزئة والمزج، وتبديل العبوات، كما أصبحت تتضمن الكثير من الخدمات الضرورية لإنجاز هذه العمليات كخدمات الكهرباء والماء والتبريد والهاتف والخدمات المصرفية، بل وخدمات الفندقية واللهاو أحيانا.

وتبعاً لذلك تعددت نماذج المناطق الحرة التجارية فلم تعد محصورة على المناطق الحرة التي تنشأ في الموانئ أو الحدود البرية، بل أصبح بعض منها ينشأ في المطارات والحدود البرية وداخل المدن. وأحيانا تشمل المنطقة الحرة مدينة بأسرها، وهو ما يحصل في الموانئ الحرة. كما انتشر نموذج الأسواق الحرة بشكل واسع وخاصة في الدول الاشتراكية والدول النامية التي ينحصر دورها في بيع السلع بالنقد الأجنبي لغير المقيمين على وجه يتضمن الاستثناء من إجراءات السياسة التجارية والنقدية السارية في تلك البلدان.

وتبعاً لهذا التوسع والتعدد في نشاطات المناطق الحرة لم تعد وظيفة المنطقة الحرة محصورة على تحقيق الأهداف الإنسانية سابقة الذكر بل أصبحت الدول تستهدف من وراء إقامتها تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتوخياً لتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من وراء إقامة هذه المناطق وفي سبيل اختزال الأضرار والمخاطر التي ترافق نشاطاتها راحت الدول تخضع نشاطات المناطق الحرة التجارية للقوانين والتعليمات الصارمة وتديرها عن طريق هيئات أو أجهزة إدارية متخصصة، والمعتمد أن تتناول القوانين والتعليمات التي تحكم نشاطات المناطق الحرة التجارية الرسوم والبدلات التي تستوفى داخل المنطقة، والتزامات الأطراف المعنية وشروط الاستثمارات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة وما يرتبط بذلك من أحجام مالية ونقدية ومصرفية وكمركية.⁽²⁾

ب- المناطق الحرة الصناعية:

هذا النموذج ظهر قريبا، وعلى وجه التحديد في الخمسينيات من هذا القرن، والمقصود منه أن تقتطع الدولة مساحة من أراضيها لغرض إقامة الصناعات، والأعمال التجارية والمصرفية



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

والخدمية المرتبطة بها على وجه يتضمن الاستثناء من إجراءات سياسة التنمية الاقتصادية، ذلك أن قوانين التنمية الصناعية أو التشريعات الاقتصادية السائدة في بعض الدول تحدد الصناعات التي تسمح بإقامتها داخل حدودها، أو تحصر إقامة تلك الصناعات على المقيمين فيها فتمنع إقامتها من قبل غير المقيمين تمشياً مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يظهر دور المنطقة الحرة بإقامة الصناعات والخدمات المرافقة لها غير المسموح بإقامتها داخل البلد، أو تسمح لغير المقيمين بإقامة هذه الصناعات استثناءً من قوانين التنمية الاقتصادية، فضلاً عن ذلك، فإن الصناعات التي تنشأ داخل المنطقة الحرة وكذلك الخدمات المرافقة لها إنما تحظى بالتسهيلات والحوافز الضريبية والكمركية والنقدية والمصرفية التي تنص عليها قوانين وتعليمات المناطق الحرة، وهي تتضمن استثناءات عن القوانين والتعليمات السائدة في البلد⁽³⁾.

وتستهدف الدولة من وراء إقامة المناطق الحرة الصناعية الحصول على الموارد بالنقد الأجنبي عن طريق تأجير أراضيها ومخازنها الكائنة في المنطقة الحرة. أو عن طريق تشغيل مواطنيها في هذه المناطق، وكذلك بيع سلعها وخدماتها وموادها الأولية فيها فضلاً عما تحصل عليه من خبرة ومهارة تكنولوجية عن طريق تشغيل مواطنيها في هذه المناطق، وهي في الوقت ذاته تستطيع الحصول - إن رغبت - على ما ينتج في هذه المناطق من سلع وخدمات بدلاً من استيرادها من الدول الأخرى البعيدة عنها.

فالمناطق الحرة الصناعية والحال هذه، منطقة صناعية معزولة عن التأثير على نشاطات الاقتصاد الوطني، فهي تعامل معاملة القطاع الخارجي وإن كانت داخل حدود الدولة، فالسلع والخدمات التي تدخل إلى البلد من المنطقة الحرة تعامل معاملة الاستيراد والسلع التي تدخل المنطقة الحرة من البلد تعامل معاملة التصدير.

مقومات إنشاء المناطق الحرة ونجاحها

لغرض إنشاء المناطق الحرة لا بد من توفر بعض المقومات التي تضمن نجاح هذه المناطق وتحقيقها للأهداف المرجوة منها:



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

1- الموقع الجغرافي المناسب:

ينبغي أن تنشأ المناطق الحرة في المواقع الجغرافية الملائمة من حيث سهولة الاتصال بالعديد من الدول، وهذا يعني عند اختيار موقع المنطقة الحرة، أن يكون الموقع في المكان القريب من طرق المواصلات الدولية البحرية أو الجوية أو البرية القريبة من الدول التي تشكل أسواقها طلباً واسعاً بالنسبة للسلع التي تعرض في هذه المناطق، كذلك ينبغي أن يكون الموقع ملائماً بالنسبة للدول التي تقوم بعرض سلعها داخل المنطقة الحرة. ذلك أن المنطقة الحرة هي منطقة للتجارة وإعادة التصدير وموقعها ينبغي أن يكون ملائماً بالنسبة لقوى العرض والطلب ذات الارتباط بالسلع والخدمات التي يجري تبادلها فيها.

2- توفر الخدمات:

إن نجاح المنطقة الحرة يرتبط وإلى حد بعيد بمدى توفر الخدمات اللازمة لتسهيل التعامل داخل هذه المنطقة، مثل توفر الأبنية والمخازن والطرق والمساحات الجيدة، وخدمات الماء والكهرباء ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كالبريد والهاتف والمايكرويف، والخدمات المصرفية وخدمات النقل والتأمين، فضلاً عن الخدمات الضرورية لمعيشة العاملين في هذه المناطق كالفنادق والمطاعم ووسائل الترفيه.

3- توفير التسهيلات المالية والاقتصادية:

المنطقة الحرة هي قطاع معزول عن الاقتصاد الوطني، وإن نجاحها يرتبط بالتسهيلات التي توفرها القوانين والتعليمات التي تنظم التعامل في هذه المنطقة وما تتطوي عليه من استثناء من القوانين والتعليمات السارية داخل حدود الاقتصاد الوطني، مثل التسهيلات الكمركية والمصرفية، والضريبية وتسهيلات التحويل الخارجي وتسهيلات الاستثمار، فكلما اتسعت هذه التسهيلات زاد الحافز للتعامل داخل المنطقة الحرة، ومن هنا فإن هذه التسهيلات ينبغي أن تكون تنافسية ومغرية للمتعاملين داخل المنطقة الحرة.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

4- تنظيم المنطقة الحرة وحسن إدارتها:

يتأثر العمل في المنطقة الحرة بمستوى تنظيم المنطقة الحرة وحسن إدارتها، وهذا يقتضي توفير جهاز إداري متخصص على قدر من الكفاءة والخبرة، وأن يرتبط هذا الجهاز بإحدى المؤسسات العامة أو الوزارات. وينبغي أن يتمتع الجهاز المشرف على إدارة المنطقة الحرة بقدر من الصلاحيات التي تضمن له حسن إدارتها وأن تتطرق تلك الصلاحيات من قوانين وتعليمات واضحة.

5- إحكام السيطرة الحكومية على العلاقات بين المنطقة الحرة والاقتصاد الوطني:

المنطقة الحرة ينبغي أن تظل قطاعا اقتصاديا معزولا عن الاقتصاد الوطني، بمعنى أن العلاقات الاقتصادية بين المنطقة الحرة والاقتصاد الوطني هي تماما مثل العلاقات بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الخارجي، فالسلع التي تدخل إلى الاقتصاد الوطني من المنطقة الحرة ينبغي أن تعامل معاملة الاستيراد والسلع التي تدخل إلى المنطقة الحرة من البلد ينبغي أن تعامل معاملة التصدير من حيث خضوعها لإجراءات السياسة التجارية، وتبدو هذه المسألة في غاية الأهمية حينما تقام المنطقة في الدول ذات الاقتصاد الموجه حيثما تمارس الدولة الرقابة والإشراف على مجمل نشاطات الاقتصاد الوطني، ذلك أن المشاكل التي ترافق المناطق الحرة هي مشاكل تهريب السلع والعملات والتي تسبب مخاطر جمة للاقتصاد الوطني، لهذا فإن إقامة المنطقة الحرة يقتضي توفير الرقابة الاقتصادية والأمنية الكاملة على العلاقات التي تحصل بين المنطقة الحرة والاقتصاد الوطني كافة، مما يتطلب من الناحية الفنية إحكام تسييج هذه المنطقة تسييجا دقيقا، وتوفير الكادر المتخصص واللازم من الأجهزة الكمركية والأمنية القادر على إحكام السيطرة على نقاط الدخول والخروج من المنطقة الحرة في سبيل تفادي ظاهرة التهريب وغيرها من العلاقات الاجتماعية ذات الضرر بالنسبة للاقتصاد الوطني والنظام الداخلي.

تطبيقات المناطق الحرة في العالم:



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

تنتشر المناطق الحرة في الكثير من دول العالم باختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، ففي الدول ذات التوجه الرأسمالي حيثما تقل إجراءات تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية تتخذ المناطق الحرة شكل الميناء الحر أو المدينة الحرة، مثل ميناء هونغ كونغ وميناء سنغافورة حيث يعد هذان الميناءان منفذين مهمين للتجارة الدولية للصين ودول جنوب شرقي آسيا والكثير من الدول الآسيوية وبينها وبين بقية دول العالم، وفيهما تعفى السلع من القيود الكمركية وتتمتع بالكثير من التسهيلات والخدمات، ولهذا تأتي السلع إلى هذين الميناءين من مختلف دول العالم لغرض خزنها وإعادة تعبئتها ثم إعادة تصديرها إلى بقية دول العالم، ويعتمد نشاط هذين الميناءين أساساً على إعادة التصدير، لكنهما توسعا في الآونة الأخيرة في نشاطات استيراد المواد الأولية لغرض تصنيعها وإعادة تصديرها⁽⁴⁾.

وهذا النموذج من المناطق الحرة يحصل أيضاً في ميناء كوبنهاجن في السويد وميناء هامبورغ ومرافأ برين في ألمانيا الغربية وميناء شتيتين في ألمانيا الديمقراطية⁽⁵⁾.

وإلى جانب هذه النماذج توجد مناطق حرة تتخذ شكل المنطقة الحرة المحدودة والمسيجة والمعزولة سواء داخل المدن وخارجها وهو ما يحصل في المنطقة الحرة في مدينة كولون في جمهورية بنما والمناطق الحرة الكثيرة في أسبانيا التي تنتشر في المدن الكبيرة والمدن السياحية وكذلك في مدينة لنز في النمسا.

أما في الدول الاشتراكية فينتشر نموذج الأسواق الحرة، حيث لا ينحصر وجود هذه الأسواق في المطارات كما هي الحال في بقية دول العالم وإنما تنتشر في المدن الرئيسية والفنادق الكبرى حيثما تباع البضائع الأجنبية والوطنية على وجه يتضمن الاستثناء من سياسة الأسعار الداخلية وإجراءات السياسة الاقتصادية.

المناطق الحرة في الأقطار العربية:

يوجد عدد من المناطق الحرة في الأقطار العربية، خاصة في تلك التي تتوفر لديها مقومات هذه المناطق والرغبة في الاستفادة منها، ففي الجمهورية العربية السورية توجد سبع



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

مناطق حرة تجارية وصناعية، وفي الأردن توجد ثلاث مناطق حرة تجارية وصناعية أيضا، وفي كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية توجد منطقة حرة تجارية وصناعية واحدة، أما في كل من الجمهورية العراقية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فتوجد منطقة تجارية واحدة، وإن كانت هذه المنطقة قد ألغيت في العراق في الآونة الأخيرة، وتتفرد المملكة المغربية في وجود ميناء حر تجاري وصناعي هو ميناء طنجة. وإلى جانب هذه المناطق الحرة التجارية والصناعية تنتشر في كافة الأقطار العربية الأسواق الحرة في المطارات، وفي بعضها توجد فروع للأسواق الحرة في الفنادق الكبرى وداخل المدن⁽⁶⁾.

على أن طبيعة هذه المناطق ووظائفها تختلف تبعا لاختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية في هذه الأقطار، ففي بعضها ينحصر دور المنطقة الحرة على مجرد توفير التسهيلات التجارية دون أن يكون لها دور ينطلق من متطلبات الاقتصاد الوطني، في حين تعتبر في البعض الآخر وسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جدوى إقامة منطقة حرة في سفوان بمحافظة البصرة

تقترح هذه الدراسة إقامة منطقة حرة تجارية وصناعية في آن واحد في منطقة سفوان بمحافظة البصرة تتكامل فيها النشاطات والخدمات اللازمة لنجاحها، وأن تجري إقامة هذه المنطقة على مساحة واسعة لا تقل عن مليوني متر مربع، ضمن الشريط الحدودي في منطقة سفوان، وعلى وجه التحديد، في الأراضي العراقية المحاذية للموقع الحدودي في مدينة سفوان باتجاه الحدود الكويتية، وأن تمتد هذه المنطقة من الموقع الحدودي في سفوان باتجاه الخليج العربي جنوبا، على أن يرتبط نشاط هذه المنطقة بمتطلبات الاقتصاد الوطني العراقي وخطط التنمية القومية وعلى الوجه التالي:

أولا: أسباب اختيار منطقة سفوان بمحافظة البصرة لإقامة المنطقة الحرة التجارية والصناعية:

تقع منطقة سفوان على بعد 45 كيلومتر غرب مدينة البصرة وهي على الحدود البرية بين العراق والكويت، وعبرها يمر الطريق البري الدولي الذي يربط العراق بالكويت وبقية أقطار الخليج



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

العربي، وعلى مشارفها تتواجد الأجهزة الكمركية والأمنية التي تمارس السيطرة والإشراف على نقطة الحدود بين العراق والكويت، ومنطقة سفوان تبعد 35 كيلومترات فقط عن ميناء أم قصر وهو الميناء الرئيس للنقل البحري في محافظة البصرة حيث ترسو السفن الكبيرة التي تأتي إلى العراق محملة بالسلع المستوردة لغرض نقل الصادرات العراقية، أما أسباب اختيار منطقة سفوان لإقامة المنطقة الحرة التجارية والصناعي المقترحة فهي:

1- إن منطقة سفوان هي نقطة الالتقاء بين العراق وأقطار الخليج العربي، وهي أقرب منطقة حدودية برية من دول مجلس التعاون الخليجي.

2- أنها تقع على الطريق البري الدولي الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي بالعراق وبقية دول الشرق الأوسط وأوروبا، وهي مركز ترانزيت دولي تمر به وسائل النقل البرية الدولية التي تتحرك بين دول هذه المنطقة.

3- إن هذه المنطقة قريبة من أهم الموانئ البحرية العراقية مثل ميناء أم قصر، ومن الممكن ربطها بميناء أم قصر بطريق بري قصير، وبذلك تستطيع السفن الراسية في هذا الميناء التزود بما تحتاجه من سلع داخل المنطقة الحرة كما تستطيع المنطقة الحرة التزود بالسلع التي تنقل بحرا عن طريق هذا الميناء.

4- توجد في هذه المنطقة أهم المراكز الحدودية البرية العراقية، وهي نقطة الحدود بين العراق والكويت، التي يتوفر فيها جهاز عراقي يتمتع بالخبرة والإمكانيات الواسعة للرقابة على الحدود من موظفي الكمارك، وحرس الحدود، والأجهزة الأمنية، ولذلك فإن إقامة المنطقة الحرة في هذا الموقع يساعد على إحكام السيرة والإشراف عليها، فالذي يدخل إلى المنطقة الحرة يكون قد خرج من الأراضي العراقية عبر أجهزة حدود منطقة سفوان والذي يخرج من المنطقة الحرة لا يدخل الأراضي العراقية إلا عبر تلك الأجهزة الحدودية.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

ثانيا: المنطقة الحرة التجارية في سفوان:

إن الأهداف الرئيسة للمنطقة الحرة التجارية المفتوحة في سفوان هي تشجيع تجارة إعادة التصدير والحصول على موارد بالنقد الأجنبي وتنمية الصادرات وإتاحة المجال أمام المؤسسات العراقية للحصول على السلع المستوردة بشروط ميسرة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف ينبغي أن تتجه المنطقة الحرة التجارية في سفوان نحو الجوانب

التالية:

1- أن تقوم مؤسسات الاستيراد وبخاصة مؤسسة الأسواق الحرة بترويج جزء من سلعها المستوردة داخل المنطقة الحرة في سفوان توخياً لتطوير تجارة إعادة التصدير، وتحقيق مزاياها عن طريق المؤسسات التجارية الحكومية العراقية.

2- أن تقوم المؤسسات العراقية الحكومية والخاصة بتسويق إنتاجها الوطني لقاء النقد الأجنبي في هذه المنطقة الحرة.

3- أن يقوم غير المقيمين بخرن سلعهم المستوردة من خارج العراق أو تعبئتها أو تجزئتها أو تصنيفها بقصد إعادة تصديرها بحرية تامة إلى خارج العراق أو إلى داخله وفقاً للقوانين والتعليمات المرعية.

وفي ضوء هذه الأبعاد لنشاطات المنطقة الحرة التجارية تقتضي إقامتها في سفوان إنشاء مجموعة من المستودعات والمخازن لاستخدامها لأغراض عمليات خزن السلع أو تعبئتها أو تجميعها عن طريق تأجيرها إلى العاملين في المنطقة الحرة، وتهيئة عدد من الساحات لغرض تأجيرها على العاملين في المنطقة الحرة الراغبين في إقامة المستودعات من قبلهم أو لاستخدامها كمعارض لبيع السيارات والآليات المستعملة من قبل غير المقيمين ولصالحهم، وكذلك إقامة بناية كبيرة لغرض استخدامها من قبل مؤسسة الأسواق الحرة لغرض ترويج بضائعها سواء المستوردة أو من المنتجات الوطنية القابلة للتصدير، وإلى جانب ذلك ينبغي تهيئة مجموعة من البنايات والمخازن الصغيرة لغرض استخدامها فندقاً ومطعماً وفرعاً لمصرف الرافدين وفرعاً لشركة التأمين



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

والنقل، وغيرها من الخدمات الضرورية التي ينبغي أن تحويها المنطقة الحرة، فضلا عن توفير الطرق المبلطة وخدمات الكهرباء والماء والبريد والبرق والهاتف والمايكرويف والباحث هنا يكتفي بالإشارة إلى ما ينبغي أن يتضمنه هذا المشروع من بنائات وخدمات كإطار عام أما تفاصيل هذا الإطار فهو متروك للفنيين وهو يخضع في تحديد أبعاده للاعتبارات السياسية والاجتماعية ذات الصلة بهذا المشروع.

فوائد المنطقة الحرة التجارية في سفوان:

إن إقامة منطقة حرة تجارية في سفوان بمحافظة البصرة سوف يتمخض - بتصورنا - عن تحقيق الفوائد التالية:

1- تطوير إعادة التصدير العراقية:

سوف تكون الفوائد التي تحققها المنطقة التجارية الحرة في سفوان من النقد الأجنبي بالتأكيد أكثر من تلك التي يحققها أي من الأسواق الحرة داخل القطر، فهنا تستطيع مؤسسة الأسواق الحرة، وكذلك المؤسسات الحكومية الاستيرادية الأخرى إعادة تصدير جزء من السلع المستوردة لقاء النقد الأجنبي، ذلك أن مثل هذه المنطقة الحرة سوف تحظى بميزة تنافسية بالقياس لأسواق الخليج العربي، نظرا لإمكانية بيع السلع المعروضة فيها بأسعار تقل كثيرا عن مثيلاتها في سوق الكويت وبقية أسواق الخليج العربي، بالنظر لارتفاع بدلات الإيجار واتساع هامش الربح التجاري في أسواق الخليج العربي التي تتجاوز 100% من الكلف الحقيقية للسلع المستوردة في كثير من الأحيان في تلك الأسواق، في حين يفترض أن تكون بدلات الإيجار وهوامش الربح في المنطقة الحرة التجارية في سفوان منخفضة بالقياس إلى مثيلاتها في أسواق الخليج العربي، وبناء على ذلك سوف يتدفق الكويتيون والخليجيون على المنطقة الحرة في سفوان لغرض التزود بما يعرض فيها من سلع وهو ما يتيح فرصة الحصول على عوائد بالنقد الأجنبي من جراء ممارسة هذا النشاط.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

2- تنمية الصادرات العراقية:

إذا كانت تنمية الصادرات العراقية غير النفطية من الأهداف التي تقتضيها تنمية الاقتصاد العراقي في المستقبل، فإن إقامة منطقة حرة تجارية في سفوان ستكون أحد الروافد التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، ذلك أن المؤسسات العراقية التصديرية تستطيع تسويق جزء من منتجاتها لقاء النقد الأجنبي في هذه المنطقة، سواء عن طريق عرض تلك السلع في السوق الحرة، أو عن طريق فتح مراكز تسويقية للمؤسسات النقدية الكبيرة سواء الحكومية أو الخاصة في هذه المنطقة، ولا يقف دور المنطقة الحرة عند حدود عمليات البيع المباشر للسلع العراقية، إنما تستطيع المنطقة الحرة أن تمارس دور الدعاية والإعلان للصادرات العراقية وتعريف زبائن المنطقة الحرة التجارية على نوعية هذه الصادرات وأسعارها ومزاياها.

3- سد حاجة الاقتصاد الوطني إلى السلع المستوردة:

طالما أن المنطقة الحرة تحوي مستودعات ومخازن تضم مجموعة من السلع المستوردة التي تأتي إلى المنطقة الحرة لغرض إعادة تصديرها خارج العراق، فإن المؤسسات الاقتصادية العراقية تستطيع الاستيراد منها، وبذلك تستطيع مؤسساتنا استيراد السلع التي تنضب من السوق المحلية، ومجابهة حالة الاختناقات في السوق المحلية بفترة زمنية وجيزة وربما بشروط ميسرة، ومما يعمق هذا الدور قرب هذه المنطقة من الموانئ العربية البحرية وإمكانية ربطها بطريق بري بتلك الموانئ البحرية وهو ما يشجع غير المقيمين من ممثلي الشركات الأجنبية الكبرى العاملين فيها على نقل سلعهم بحرا لغرض خزنها في هذه المنطقة الحرة لغرض إعادة تصديرها إلى داخل العراق وخارجه، ومن الممكن توجيه نشاط المنطقة التجارية الحرة هذه على الوجه الذي يتجاوب مع هذا الهدف، عن طريق تفضيل قبول تلك السلع في المنطقة الحرة التي تتلاءم مع حاجة الاقتصاد الوطني مثل المواد الاحتياطية و سلع الغيار والسلع الاستهلاكية الضرورية وغيرها من السلع الاستيرادية التي يكثر تداولها في الأسواق العراقية.

4- توفير الموارد من النقد الأجنبي:



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

إن النشاطات الاقتصادية في الفقرات الثلاث أعلاه تعني الحصول على عوائد للقطر بالنقد الأجنبي ولا يقف دور المنطقة الحرة التجارية في توفير الموارد بالنقد الأجنبي على هذه الفقرات، بل توفر المنطقة الحرة فرصة الحصول على تلك الموارد عن طريق تأجير مخازنها وساحاتها وبيع خدماتها المختلفة لغير المقيمين المتعاملين في هذه المنطقة، ومن هذا يظهر دور المنطقة الحرة في تحقيق الوفورات بالنقد الأجنبي التي لا تخفي أهميتها بالنسبة للاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر وفي المستقبل ولا شك فإن ازدياد دور المنطقة الحرة في تحقيق هذا الهدف إنما يتوقف على نشاطات تلك المنطقة التي تتوقف بدورها على حجمها ومستوى الخدمات التي تتوفر فيها.

5- إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي في محافظة البصرة:

طالما أن المنطقة الحرة التجارية تشكل منطقة جذب لغير المقيمين بخاصة مواطني الكويت وأقطار الخليج العربي لغرض التعامل في المنطقة الحرة، فإنها ستمارس بالتأكيد أثرا ايجابيا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في محافظة البصرة، ذلك أنها ستؤدي إلى تشجيع السياحة إلى هذه المحافظة وتحقيق المزايا التي تترتب عليها، فضلا عن تشغيل بعض العاملين من أبناء المنطقة وحصولهم على الخبرة والمهارة في الأمور ذات الصلة بأعمال المنطقة الحرة كالأعمال التسويقية والخدمية المتعددة، وقد تنطوي على الكثير من الفوائد للمؤسسات الصناعية والزراعية المتواجدة بالقرب منها مثل مزارع الزبير والشركة العامة للتمور والعديد من المصانع عن طريق تسويق جزء من منتجاتها داخل المنطقة الحرة، أو التزود بما يحتاجه من مواد احتياطية وأولية مما تعرض داخل المنطقة الحرة.

6- وأخيراً:

فإن إقامة منطقة حرة تجارية في سفوان قد تحد من ظاهرة تردد غير المقيمين بخاصة العاملين في الشركات الأجنبية على الكويت لغرض التزود بالسلع غير المتوفرة في الأسواق



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

العراقية، وما يترتب على ذلك من محاذير كثيرة ذلك أن هؤلاء سوف يحصلون على جزء مما يحتاجونه من السلع داخل المنطقة الحرة بأسعار ملائمة.

الأضرار التي تواكب المنطقة التجارية الحرة:

إلى جانب الفوائد أعلاه، تنطوي إقامة المنطقة الحرة التجارية على بعض الأضرار، التي تبدو خطيرة أحيانا، وفي مقدمتها تفشي ظاهرة تهريب السلع والعملات، إذ يلجأ المتعاملون في المنطقة الحرة أحيانا إلى تهريب السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد وكذلك تهريب العملة الوطنية إلى الخارج، وتهريب العملات الأجنبية إلى الداخل تجاوزا للقوانين والتعليمات السارية في القطر أو تلك التي تحكم نشاطات المنطقة الحرة، وبالتالي يظهر تهافت المواطنين على شراء السلع المتداولة في المنطقة الحرة بصورة غير مشروعة، وكذلك التهافت على النقد الأجنبي لغرض الحصول على السلع المعروضة في المنطقة الحرة بأسلوب غير شرعي، وما يترتب على ذلك من ظواهر اقتصادية خطيرة مثل إثراء غير المقيمين غير المشروع على حساب الاقتصاد الوطني والمواطنين، وإلى جانب ذلك وطالما أن المنطقة الحرة قطاع معزول عن الاقتصاد الوطني والإجراءات فيها لدخول غير المقيمين غير معقدة، فقد تتردد على المنطقة الحرة بعض القوى التي يشكل تواجدها خطرا على النظام الاجتماعي والسياسي في القطر.

غير أن حجم هذه الأضرار إنما يتوقف على مدى السيطرة والإشراف على المنطقة الحرة، فالمنطقة الحرة هي منطقة مسيجة ومعزولة، وكلما توفرت الكوادر القادرة على إحكام السيطرة على الدخول إليها والخروج منها، قلت تلك المخاطر، على أن تلك المخاطر، في كل الأحوال إنما تتضاءل أمام الفوائد والمزايا سابقة الذكر التي يوفرها قيام المنطقة الحرة.

ثالثا: المنطقة الحرة الصناعية في سفوان:

إن الهدف الرئيسي للمنطقة الحرة الصناعية المقترحة هنا هو إنجاز التنمية الصناعية داخل المنطقة الحرة على نحو يتكامل مع التنمية الصناعية داخل القطر، فضلا عن تشجيع



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

التصدير وإعادة التصدير والحصول على الموارد بالنقد الأجنبي، وانطلاقاً من هذه الأهداف ينبغي أن يتجه نشاط المنطقة الحرة الصناعية نحو إقامة الصناعات التي تتكامل مع الصناعات القائمة داخل القطر، وكذلك الخدمات ذات الصلة بها، سواء من قبل غير المقيمين، بخاصة العرب والعراقيين المقيمين في الخارج، أو من قبل العراقيين الذين لديهم موارد بالنقد الأجنبي خارج القطر استثناءً من قوانين التحويل الخارجي والتنمية الاقتصادية.

أما اختيار تلك المشاريع الصناعية فيتعين أن تفضل تلك التي تتكامل مع الصناعات الوطنية القائمة أو التي تعتمد المواد الأولية المحلية، والإنتاج التقني الحديث، أو تلك التي تلبي حاجة الاستهلاك المحلي وتساعد على الاستغناء عن الاستيراد، ومن الممكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى صناعات العطور ومواد التجميل، وصناعات البلاستيك، وصناعة المنظفات الكيماوية، وصناعة الكحول، وصناعة الأدوات الاحتياطية، وصناعة مواد مكافحة الأوبئة الزراعية، وصناعة تجميع الأجهزة الالكترونية والكهربائية وصناعة الألبسة الجاهزة، وصناعة الحلويات والمعجنات.

الفوائد التي تحققها المنطقة الحرة الصناعية في سفوان:

- 1- إن المنطقة الحرة تساعد على تنمية التصدير عن طريق تسويق بعض المنتجات المحلية لغرض استخدامها كمواد أولية للصناعات التي تقام فيها لقاء النقد الأجنبي.
- 2- إنها تساعد على تشغيل الأيدي العاملة الوطنية في الصناعات التي تقام فيها واكتسابهم للمهارة الفنية العالية في شؤون الصناعة والتسويق.
- 3- إنها تساعد على تنمية تجارة إعادة التصدير للسلع الصناعية التي تنتج فيها وحصول القطر على النقد الأجنبي من جراء ذلك.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

- 4- بالإضافة إلى ما تحقّقه الفقرات الثلاث أعلاه من موارد للقطر بالنقد الأجنبي فإن نشاطات المنطقة الحرة الصناعية الأخرى هي موارد للقطر بالنقد الأجنبي مثل تأجير الساحات والمخازن للأغراض الصناعية وكذلك الخدمات المختلفة.
- 5- إن المنطقة الحرة الصناعية تساعد على تغطية جزء من حاجة القطر إلى السلع المصنعة المنتجة فيها بشروط أفضل من استيرادها من الخارج.
- 6- يفترض أن تساعد المنطقة الحرة الصناعية على إنعاش التنمية الصناعية داخل البلد بحدود معينة، طالما أن الصناعات القائمة فيها تستخدم المنتجات العرضية للصناعات الوطنية وكذلك جزء من منتجاتها كمواد أولية، أو لأنها قد تمد الصناعة الوطنية بسلع الغيار أو المواد ذات الصلة بالإنتاج.
- 7- استقطاب رؤوس الأموال المغتربة ورؤوس الأموال الخليجية والعربية والأجنبية لغرض استثمارها داخل هذه المنطقة وفقا لما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية العراقية.
- 8- يفترض أن تسهم المنطقة الحرة الصناعية في إنعاش محافظة البصرة اقتصاديا واجتماعيا ليس عن طريق دورها في تنمية السياحة في هذه المحافظة وتشغيل أبنائها فحسب، وإنما عن طريق آثارها المباشرة وغير المباشرة على المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في المحافظة وبخاصة مجموعة المؤسسات الصناعية القريبة منها كمجمع البتروكيمياويات ومجمع الحديد والصلب ومصانع الأسمدة والورق وتصفية النفط.

الأضرار التي تواكب المنطقة الحرة الصناعية في سفوان:

قد تسفر المنطقة الحرة الصناعية عن إقامة صناعات منافسة للصناعات الوطنية، كما قد تسفر هذه المنطقة عن ظهور ذات الأضرار التي تواكب المنطقة التجارية الحرة مثل تفشي ظاهرة تهريب السلع والعملات، غير أن حجم هذه الأضرار وآثارها، إنما يتوقف في المقام الأول



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

على الأسلوب الذي من خلاله تجري عملية اختيار الصناعات التي يسمح بإقامتها في المنطقة الحرة، فأسلوب الاختيار هذا يستطيع كما اشرنا أن يختزل ظاهرة منافسة الصناعات الوطنية عن طريق حصر الصناعات التي تقام في المنطقة الحرة على تلك التي تضمن تحقيق التكامل مع الصناعات الوطنية القائمة وعدم السماح لتلك التي يترتب على قيامها الضرر للصناعات الوطنية، أما تفشي ظاهرة تهريب السلع والعملات إلى الداخل، فإن حجمها يتوقف على أسلوب الرقابة والإشراف على المنطقة الحرة وهي تتضاءل عند إحكام السيطرة والرقابة عليها.

رابعاً: الإطار القانوني للمنطقة الحرة:

لا يوجد عندنا في العراق قانون خاص بالمناطق الحرة كما هو الحال في بقية الأقطار العربية، لكن الفصل الرابع من الباب الثامن من قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 تضمن مجموعة من المواد التي تناولت تنظيم شؤون المناطق والأسواق الحرة حيث أشارت المادة 122 منه إلى جواز إنشاء مناطق حرة وأسواق حرة في الجمهورية العراقية بقرار من وزير المالية بعد استمراج رأي وزارة التجارة والجهات المختصة الأخرى، وذلك بتخصيص أجزاء من الموانئ والأمكنة الداخلية واعتبارها خارج المنطقة الكمركية، ومن هذا يظهر بأن المشرع العراقي لم يحصر مكان إقامة المنطقة الحرة على الموانئ وإنما أجاز إقامتها في أي مكان داخل القطر.

وقد اشترطت الفقرة الرابعة من المادة 123 من القانون المذكور أن يتضمن قرار إنشاء المناطق والأسواق الحرة حدودها ومساحتها والضمانات الواجب تقديمها من الجهة المستثمرة والجمالة الواجب تأديتها إلى إدارة الكمارك سنوياً ومدة استثمارها وطريقة تسويرها ووسائل مراقبتها وشروط هذا الاستثمار ونظامه.

وقد أوضحت مواد هذا القانون النشاطات الاقتصادية التي تجري داخل المنطقة الحرة فأشارت الفقرة الأولى من المادة 123 إلى جواز إدخال جميع البضائع الأجنبية من أي نوع كانت



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

أيا كان منشأها إلى المناطق الحرة والأسواق الحرة وإخراجها منها إلى غير المنطقة الكمركية دون أن تخضع لقيود الاستيراد أو لقيود إعادة التصدير أو التحويل الخارجي أو المنع أو الرسوم أو الضرائب عدا ما يفرض لمصلحة الجهة المستثمرة من رسوم الخدمات وأجورها، وقد استتنت المادة 124 من القانون المذكور من ذلك البضائع الممنوعة لمخالفتها للنظام والبضائع الفنية والأسلحة والمتفجرات والمخدرات والبضائع التي منشأها بلد تقرر الدولة مقاطعته اقتصاديا وكذلك البضائع المخلة بقوانين الملكية التجارية والصناعية والأدبية والفنية، حيث منعت إدخال هذه السلع إلى المنطقة أو السوق الحرة.

فضلا عن ذلك أجازت الفقرة الثانية من المادة 123 من القانون المذكور إدخال البضائع الوطنية إلى المنطقة أو السوق الحرة بشرط أن تخضع لقيود التصدير والمنع والتحويل الخارجي والرسوم الكمركية والضرائب التي تفرض عند التصدير إلى الخارج بالإضافة إلى ما يفرض لمصلحة الجهة المستثمرة من رسوم الخدمات وأجورها.

وقد سمحت المادة 128 من القانون المذكور بالقيام بجميع الأعمال على البضائع في المناطق الحرة مثل جمعها وتجزئتها وصيانتها وتصنيفها.

وفيما يتعلق بالأعمال الصناعية فقد أجازت المادة 129 إقامة مؤسسات صناعية في المناطق الحرة أو توسيعها أو تغيير غرضها الصناعي بترخيص من وزير الصناعة والمعادن أو وزير الصناعات الخفيفة، بعد أخذ رأي لجنة مؤلفة من ممثلين عن وزارة الصناعة والمعادن، ووزارة الصناعات الخفيفة، ووزارة التجارة وإدارة الكمارك على أن يحدد في الترخيص لإقامة تلك الصناعات نوع المؤسسة الصناعية والأعمال التي تقوم بها والآلات التي ستشغلها.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

أما المادة 133 من القانون المذكور فقد سمحت بإدخال البضائع الأجنبية حتى لو اشتملت على مواد أولية محلية أو على أصناف سبق وأن دفعت الرسوم والضريبة عنها قبل إدخالها إلى المنطقة.

وفيما يتعلق بإدارة المنطقة الحرة فيبدو أن القانون المشار إليه قد سمح بإدارتها من قبل هيئة خاصة مخولة بموجب القوانين والأنظمة لكنه منح إدارة الكمارك صلاحيات متعددة فيما يتعلق بجباية الرسوم والتفتيش داخل المنطقة الحرة. حيث نصت المادة 125 من القانون المذكور على أن تقوم باستثمار المنطقة أو السوق الحرة الجهة المخولة بذلك بموجب القوانين والأنظمة ويجوز أن تقوم إدارة الكمارك باستثمار المنطقة أو السوق الحرة وفق شروط الاستثمار التي يحددها الوزير. بينما اشترطت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على الجهة المستثمرة للمنطقة الحرة أو السوق الحرة أو ما يخرج منها خلال ست وثلاثين ساعة من تاريخ الإدخال والإخراج، ثم أشارت المادة 130 من القانون سابق الذكر إلى أن للدائرة الكمركية القيام بأعمال التفتيش في المناطق والأسواق الحرة للتحري من البضائع الممنوع دخولها إليها، كما أجازت لها تدقيق المستندات والكشف على البضائع لدى الاشتباه بوجود عمليات تهريب، وإلى جانب ذلك اشترطت المادة 131 ترخيص الجهة المستثمرة للمنطقة الحرة عند إنزال البضائع من البحر إلى المنطقة الحرة والسوق الحرة أو إدخالها إليها برا.

وأخيراً فقد اعتبرت المادة 136 الجهة المستثمرة للمناطق والأسواق الحرة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تسرب البضائع منها بصورة غير مشرعة. وبشأن معاقبة من يقوم بتهريب السلع من المنطقة الحرة إلى الداخل (الفقرة العاشرة من المادة 191) فقد أخضعه القانون المذكور إلى العقوبات الواردة في المواد 194 و195 و196 والتي تنص على عقوبات مختلفة بالحبس والغرامة والمصادرة للأموال المهربة.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

وفي ضوء هذا كله نلاحظ أن الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة متوفر في تشريعاتنا في ضوء ما تشير إليه مواد قانون الكمارك سابق الذكر، فهو يشير إلى تنظيم الجوانب الأساسية لكنه لا ينص على كيفية تنظيم جوانب كثيرة أخرى مهمة مثل الرسوم والبدلات التي تستوفى من المنطقة الحرة، والتزامات العاملين وحقوق العمال وشروط الاستثمار والاعفاءات والتسهيلات الممنوحة وغير هذه من الجوانب ذات الارتباط بطبيعة العمل في المنطقة الحرة.

خامسا: إدارة المنطقة الحرة

إن نجاح المنطقة الحرة في سفوان وتحقيقها للفوائد المرجوة منها يتوقف، كما أشرنا سابقا، إلى حد بعيد على أسلوب إدارتها، ومن هنا ينبغي أن تتاط إدارتها إلى جهاز كفؤ يتمتع بالصلاحيات والإمكانات التي تساعد على إنجاز مهماتها بكفاءة عالية، ولهذا فنحن نقترح تأسيس منشأة عامة للمنطقة الحرة في سفوان، ترتبط بإحدى مؤسسات وزارة التجارة، يديرها مدير عام ويشرف عليها مجلس إدارة يرأسه مديرها العام ويشارك فيه ممثلون عن وزارة الصناعات الخفيفة، ومديرية الكمارك، ومؤسسة الموانئ، والبنك المركزي والأجهزة الأمنية في المنطقة، لكي تحصل إدارة هذه المنطقة على الوجه الذي يضمن التنسيق بين كافة المؤسسات الاقتصادية ذات الارتباط بعمل هذه المنطقة داخل محافظة البصرة على أن يتمتع مجلس إدارتها بالصلاحيات الواسعة وفقا لما تنص عليه القوانين والتعليمات السائدة ذات العلاقة بنشاط المنطقة الحرة.

وفي سبيل توفير المناخ الذي يساعد على حسن إدارة المنطقة الحرة هذه نرى ضرورة إجراء ما يلي:

1- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسات التي تقوم بأعمال المنطقة الحرة والأسواق الحرة، ذلك أن الهيكل التنظيمي السائد لا ينطوي على توحيد الإشراف على هذه المؤسسات، فالمنطقة الحرة في أم قصر تشرف عليها مؤسسة الموانئ العراقية التابعة لوزارة النقل والمواصلات، والأسواق الحرة تشرف عليها منشأة الأسواق الحرة التابعة للمؤسسة العامة للأسواق المركزية التابعة لوزارة التجارة.

ومن هنا نقترح إنشاء مؤسسة للمناطق والأسواق الحرة تابعة إلى وزارة التجارة لكي تتخصص بالإشراف على كافة الأعمال ذات العلاقة بالمناطق الحرة والأسواق الحرة داخل



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

العراق، على أن ترتبط بهذه المؤسسة منشأة الأسواق الحرة، وكذلك المنطقة الحرة المقترحة في سفوان، أما المنطقة الحرة في أم قصر فنحن لا نرى مبرراً لبقائها ذلك لأن المنطقة الحرة المقترحة في سفوان سوف تعوض نشاطاتها على نحو أفضل كما لاحظنا، ولذلك فنحن نقترح الغاءها، ومن الناحية العملية فهي متوقعة عن العمل منذ فترة طويلة.

2- إصدار قانون خاص بالمناطق الحرة يتناول تنظيم كافة الجوانب ذات العلاقة بالمنطقة الحرة والأسواق الحرة سابقة الذكر أسوة بما هو مطبق في البلدان التي تتواجد فيها مناطق حرة، في سبيل ايجاد إطار تشريعي واضح لكافة النشاطات والعلاقات الاقتصادية داخل المنطقة في سبيل تسهيل أسلوب إدارتها.

الخلاصة والاستنتاجات:

لقد اتضح من هذه الدراسة أن إقامة المناطق الحرة سواء التجارية أو الصناعة قد يسفر عن الكثير من الفوائد للأقطار التي تقام فيها، متى ما توفرت المقومات اللازمة لإنشائها، بسبب ما يترتب على هذه المناطق الحرة من دور في تشجيع التصدير وإعادة التصدير، وتنمية الصناعات على وجه يتكامل مع التنمية الصناعية المحلية، والحصول على الموارد بالنقد الأجنبي، وتشغيل الأيدي العاملة واكتسابها للمهارة الفنية في الجوانب الصناعية والتسويقية والخدمية، وقد كانت هذه الفوائد هي السبب وراء انتشار المناطق الحرة في الكثير من الأقطار العربية وبقية دول العالم.

كما اتضح من البحث جدوى إقامة منطقة حرة تجارية وصناعية في سفوان بمحافظة البصرة، بالنظر لتوفر مقومات نجاح هذا المشروع في المنطقة المشار إليها، ولأن إقامة هذا المشروع قد يسفر عن تحقيق الكثير من الفوائد للاقتصاد العراقي، بحكم دوره في تنمية التصدير وإعادة التصدير، وإقامة الصناعات التي تتكامل مع التنمية الصناعية الوطنية، وتشغيل الأيدي العاملة العراقية واكتسابها للمهارات الفنية، وجذب رؤوس الأموال الخليجية والعربية والأجنبية



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

لغرض استثمارها داخل هذه المنطقة، وحصول البلد على موارد إضافية من النقد الأجنبي، فضلا عن دورها في تشجيع السياحة إلى داخل القطر وإنعاش محافظة البصرة اقتصاديا واجتماعيا. وإذا كانت مشاريع المناطق الحرة تقتزن إجمالا ببروز بعض المظاهر الضارة مثل التهريب، فإن حجم هذه المظاهر إنما يتوقف على أسلوب السيطرة والإشراف على نقاط الدخول إلى المنطقة الحرة والخروج منها، والإمكانيات المتوفرة لإنجاز هذه السيطرة بكفاءة عالية متوفرة لدينا حاليا، وفي كل الأحوال فإن الأضرار التي تترتب على هذه المنطقة الحرة إنما تتضاءل أمام الفوائد الكثيرة التي قد تسفر عنها.

واستكمالا للمقومات التي تضمن نجاح مشروع المنطقة الحرة هذا، أوضحت الدراسة ضرورة إصدار قانون خاص بالمنطقة الحرة يتناول النص على كافة الأمور ذات العلاقة بأعمالها، كما أوضحت الدراسة ضرورة تأسيس منشأة عامة للمنطقة الحرة في سفوان ترتبط بإحدى مؤسسات وزارة التجارة يديرها مدير عام، ويشرف على إدارتها مجلس إدارة يرأسه مديرها العام ويشارك فيه ممثلون عن وزارة الصناعات الخفيفة ومديرية الكمارك والبنك المركزي ومؤسسة الموانئ في محافظة البصرة والأجهزة الأمنية في سبيل إدارتها على الوجه الذي يضمن التنسيق بين كافة المؤسسات ذات الارتباط بأعمالها داخل محافظة البصرة.

وإلى جانب ذلك أوضحت الدراسة ضرورة إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للمنشأة التي تمارس أعمال المنطقة الحرة والأسواق الحرة عن طريق إنشاء مؤسسة للمناطق والأسواق الحرة ترتبط بوزارة التجارة وأن تكون المنشأة العامة للمنطقة الحرة في سفوان والمنشأة العامة للأسواق الحرة تابعة إليها في سبيل توحيد الإشراف على هذه المؤسسات وتطويرها.

وفي الختام، لا بد من التنويه إلى أن هذا المشروع جرى التفكير به بقصد أن يكون أحد المشاريع التي تنجزها الدولة خلال فترة ما بعد الحرب، نظرا لأن منطقة سفوان تقع حاليا ضمن المناطق القريبة من العمليات العسكرية، وهو ما يعيق إمكانية توسيع التعامل فيها أو حتى



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

الاستثمار فيها حالياً.

على أن ذلك لا يمنع من البدء في تكوين نواة لهذا المشروع عن طريق فتح سوق حرة داخل مركز حدود سفوان، لكي يعتمد لدراسة اتجاهات الطلب على السلع في هذه المنطقة، وهي في كل الأحوال ستكون مربحة بالنظر لكثرة المترددين على هذا المركز من غير المقيمين حالياً، ولأن كلفة إنشائها والمستلزمات لإقامتها تعتبر متواضعة، فهي لا تعدو تخصيص أحد المخازن أو البنايات الموجودة في ذلك المركز، وتنسيب عدد قليل من الموظفين لإنجاز العمل فيها، ثم تمويلها بذات السلع التي تتعامل بها منشأة الأسواق المركزية.

(* استاذ الاقتصاد في جامعة البصرة سابقاً ووزير الزراعة السابق)

الهوامش

- (1) المصدر رقم (1) ص 349.
- (2) المصدر رقم (2) ص 31 - 48.
- (3) المصدر رقم 6 ص 7.
- (4) المصدر رقم 5 ص 31 - 60.
- (5) المصدر رقم 2 ص 870.
- (6) المصدر رقم 6 ص 9 - 70.

المصادر:

- (1) Alfred Kruse. Aussenwirtschaft. Die Internationale, Wirtschaftsbeziehungen. Duncken a – Humblet, Berlin 1965.
- (2) Prof. Rolf Lohse, Zolle Einfuhrnebenabgaben und Aussenhandel Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1967.
- (3) Dr. Gablers: Wirtschafts – Lexikon Wiesbaden, 1971.



أوراق في السياسات التجارية والصناعية

- (4) Prof. Friedrich Bulow, Worterbuch der wirtschaft, Stuttgart 1958.
(4) محمد عباس زكي وأنور عبدالخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1972.
(6) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية: المناطق الحرة التجارية والصناعية ودورها في اقتصاديات الدول العربية، عمان 1981.
(7) زكريا أحمد نصر: العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، 1966.
(8) هانز باخمان: العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبدالباسط وأيوب محمود، القاهرة 1977.
(9) الوقائع العراقية: عدد 2985 المنشور في 19 آذار 1984.
(10) د. عبدالسلام ياسين الإدريسي: التضخم النقدي في الكويت، مجلة النفط والتنمية، العدد التاسع 1979.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 2019/3/20

<http://iraqieconomists.net/ar/>